



معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

كانون أول 2024

أبرز ما في العدد:

- انخفاض بنحو 55% في الإنتاج المحلي لمنشآت القطاع الخاص والأهلي وتراجع غير مسبوق في نسب التشغيل في القطاعات الاقتصادية خلال العام 2024.
- تعرض 54% من المنشآت الصناعية في قطاع غزة للتدمير الكامل و67.6% من الأراضي الزراعية للتلف، مع خسائر مالية فادحة وأضرار بيئية وزراعية طويلة الأجل تهدد سبل العيش وفرص تعافي قطاع غزة.
- ظروف إنسانية كارثية في قطاع غزة مع حلول فصل الشتاء للمرة الثانية منذ بداية الحرب، ونقص حاد في مستلزمات الحياة الأساسية بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال على إدخال السلع والمساعدات.
- تراكم المتأخرات وارتفاع الدين العام الحكومي نتيجة الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة الفلسطينية والحجوزات والاقطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة.



آيبك APIC

يتم إعداد هذه النشرة بدعم من
الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار

1- انعكاسات الحرب على القطاع الخاص

لعمل في قطاع غزة. وتلاه قطاع الصناعة بانخفاض قدره 28% (22% في الضفة الغربية و83% في قطاع غزة)، وقطاعات التجارة الداخلية والخدمات الأخرى بانخفاض قدره 21% (15% في الضفة الغربية و75% في قطاع غزة).

1-2 قطاع الصناعة في غزة

أظهر مسح أجراه الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في أيار وحزيران 2024 أن نحو 54% من أصل 896 منشأة صناعية شملها المسح في قطاع غزة تعرضت للتدمير الكامل، بينما تكبدت 30% منها أضراراً جسيمة.² ووفقاً للتقديرات الأولية، بلغت قيمة الأضرار المباشرة التي لحقت بالمنشآت الصناعية نحو 786.5 مليون دولار أمريكي، توزعت ما بين دمار المواد الخام والمنتجات الصناعية (34%) وأضرار لحقت بالمعدات وخطوط الإنتاج (32%) وأضرار طالت مباني المنشآت الصناعية (25%) ودمار شاحنات النقل والمركبات التجارية (9%).

كذلك، أظهر المسح أن 15% فقط من المنشآت الصناعية لا تزال تعمل، بينما توقفت باقي المنشآت عن الإنتاج. ومن بين المنشآت العاملة، تعمل 63% منها بأقل من 30% من طاقتها الإنتاجية، في حين أن 12% فقط تعمل بأكثر من 50% من طاقتها الإنتاجية. وقد صاحب هذا التراجع في الإنتاجية انخفاض حاد في العمالة، حيث أظهر المسح أن المنشآت النشطة خفضت أعداد العاملين بنحو 90%

أفادت نحو 50% من المنشآت الصناعية المشمولة في المسح بأنها قادرة على استئناف أعمالها بمجرد وقف العدوان. كما بين المسح أن 30% من المنشآت

في 28 تشرين الثاني، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بياناً صحفياً استعرض فيه تداعيات الحرب على مؤسسات القطاع الخاص والأهلي في فلسطين.¹ وقدّر جهاز الإحصاء خسائر القطاع الخاص الفلسطيني الناتجة عن توقف أو تراجع عجلة الإنتاج بنحو 8 مليارات دولار. يُذكر أن هذا التقدير لا يشمل الخسائر المترتبة على تدمير الأصول والممتلكات والبنى التحتية.

خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2024، شهد الإنتاج المحلي لمنشآت القطاع الخاص في فلسطين انخفاضاً بنحو 55%، حيث بلغ التراجع 51% في الضفة الغربية و84% في قطاع غزة. كان قطاع الإنشاءات الأكثر تضرراً، حيث انخفض إنتاجه بنحو 60%، مع تراجع 56% في الضفة الغربية وتوقف كامل للإنتاج في قطاع غزة. وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثانية، حيث انخفض الإنتاج بنحو 56% (52% في الضفة الغربية و86% في قطاع غزة)، وتلاه قطاعات التجارة الداخلية والخدمات الأخرى بانخفاض قدره 54% (51% في الضفة الغربية و78% في قطاع غزة).

ومع تراجع الإنتاج نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة في الضفة الغربية والدمار والتشريد واسع النطاق في قطاع غزة، لجأت مؤسسات القطاع الخاص والأهلي إلى تقليص عدد العاملين، أو تقليل ساعات العمل، أو وقف التوظيفات الجديدة. وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء تراجعاً في أعداد العاملين في القطاع الخاص والأهلي بنحو 24%، بواقع 20% في الضفة الغربية و82% في قطاع غزة. كان الانخفاض الأكبر في أعداد العاملين في قطاع الإنشاءات، حيث بلغت نسبة التراجع 29%، مع انخفاض بنحو 21% في الضفة الغربية وتوقف كامل

² <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-10/gaza>

¹ <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5879>

ومع استمرار العدوان على قطاع غزة، تعطل موسم الزيتون للعام الثاني على التوالي، مما تسبب في فقدان العديد من الأسر لمصدر دخل رئيسي، حيث يعد الزيتون أهم محصول زراعي في فلسطين. قبل الحرب، كانت المساحات المزروعة بأشجار الزيتون تمثل نحو 62.9% من إجمالي المساحات المزروعة بأشجار البستنة في قطاع غزة، أي ما يعادل 22,633 دونماً.⁴ وبحسب الناطق باسم وزارة الزراعة في غزة، محمد أبو عودة، كان من المتوقع أن يصل إنتاج الزيتون هذا العام إلى نحو 40 ألف طن، لكنه لم يتجاوز 7500 طن نتيجة تدمير الأراضي الزراعية وصعوبة الوصول إليها واستهداف المزارعين من قبل الاحتلال.⁵ ووفقاً لتقديرات وزارة الزراعة، بلغت الخسائر الإجمالية للقطاع الزراعي في غزة نحو 1.05 مليار دولار.

إضافة إلى الدمار واسع النطاق الذي لحق بقطاع الزراعة، تعرضت التربة للتآكل والتدهور نتيجة الغارات الجوية المكثفة والعمليات العسكرية التي ألحقت أضراراً هيكلية جسيمة بجودة التربة والغطاء النباتي.⁶ أدت هذه العمليات إلى تخريب بنية التربة وتلوثها بالمعادن الثقيلة والمواد الكيميائية، وتسببت في إزالة الطبقة السطحية الغنية بالمواد العضوية والمغذيات، وبالتالي تحولت مساحات واسعة من الأراضي إلى أراضٍ قاحلة وخطرة للاستخدام الزراعي. هذا يشير إلى تداعيات طويلة الأجل على قطاع الزراعة في غزة تتجاوز الأضرار التي لحقت بالحيازات الزراعية والخسائر المادية.

4-1 مشاريع حكومية لتنمية قطاع الزراعة

في 25 تشرين ثاني، أعلن وزير الزراعة، رزق سليمان، عن إطلاق حزمة مشاريع في الضفة الغربية بتكلفة 5 ملايين شيكل استكمالاً لجهود الحكومة

الصناعية قادرة على استئناف عملياتها في مواقعها الأصلية وأن 57.5% من المنشآت لا تزال تمتلك معدات وآلات موثوقة. تشير هذه النتائج إلى قدرة محدودة على التعافي، ما يستدعي تقديم الدعم اللازم للمنشآت الصناعية لضمان استئناف أعمالها بعد انتهاء الحرب.

3-1 قطاع الزراعة في غزة

يشير تقرير أعدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (يونوسات) إلى تصاعد الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية والبنية التحتية الزراعية منذ بداية العدوان على قطاع غزة.³ وبحسب التقييم الأخير الذي اعتمد على بيانات الأقمار الصناعية كما في 1 أيلول 2024، فقد تضرر نحو 67.6% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة، أي ما يعادل 100.2 ألف دونم. هذا يعكس زيادة مستمرة عند مقارنته مع 57.3% في أيار 2024، و42.6% في شباط 2024، و27% في كانون أول 2023.

وبحسب التقرير، تضررت نحو 71.2% من المساحات المزروعة بأشجار البستنة، و67.1% من الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية، و58.5% من المساحات المزروعة بالخضروات. بالإضافة إلى ذلك، تشير صور الأقمار الصناعية إلى أضرار كبيرة لحقت بالبنية التحتية الزراعية، حيث تعرض نحو 1,188 بئراً زراعياً لأضرار مباشرة (52.5% من إجمالي الآبار) وتضرر 5,779 دونماً من الدفيئات الزراعية (44.3% من إجمالي المساحة المغطاة بالدفيئات). شملت الأضرار كذلك 606 حظيرة منزلية، و538 مزرعة دجاج لآحم، و427 مزرعة أغنام، و292 مستودعاً زراعياً، وغيرها من البنى التحتية اللازمة للنشاط الزراعي.

4 <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2606.pdf>

5 <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/102123>

6 <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/101044>

3 <https://tinyurl.com/3xy7f32d>

الغالبية العظمى من السكان الذين تم تهجيرهم أكثر من مرة وباتوا يعيشون بلا مأوى أو وسائل تدفئة تحميهم من البرد القارس بعد أن فقدوا ممتلكاتهم نتيجة القصف المستمر.

وتتضاعف المعاناة بسبب النقص الحاد في الأدوية الأساسية لعلاج الأمراض الناتجة عن البرد، إلى جانب شح الغذاء وانعدام الأمن الغذائي الكارثي الذي يهدد بوقوع المجاعة. وأكد المرصد الأورومتوسطي أنه لا يوجد أي مبرر أو ضرورة عسكرية وفقاً للقانون الدولي تبرر منع إدخال الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين

2-1 انعدام الأمن الغذائي وتهديد المجاعة

بين أيلول وتشرين أول 2024، صُنِّف قطاع غزة بالكامل في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد (حالة الطوارئ).⁹ ويعاني حوالي 1.84 مليون شخص من أصل 2.2 مليون في قطاع غزة من انعدام الأمن الغذائي الحاد المصنف في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل (الأزمة) أو أعلى، بما يشمل 133 ألف شخص في المرحلة الخامسة (الكارثية) و664 ألف شخص في المرحلة الرابعة (الطوارئ).

بحسب برنامج الغذاء العالمي، يشهد قطاع غزة فقراً شديداً في تنوع السلّة الغذائية، حيث يقتصر الغذاء غالباً على الخبز والبقوليات، مع استهلاك شبه معدوم للألبان، والفواكه، والخضروات، واللحوم، والبيض، وغيرها من المنتجات الغذائية الأساسية.¹⁰ في تشرين ثاني 2024، كان استهلاك الألبان يقارب صفر يوم في الأسبوع مقارنة بمتوسط أربعة أيام قبل الحرب. وعلى نحو مماثل، انخفض استهلاك الخضراوات واللحوم من ستة أيام وثلاثة أيام قبل الحرب، على التوالي، إلى نحو صفر يوم. هذه

لهذا العام.⁷ تشمل المشاريع توزيع 1,000 طن من الأعلاف لدعم مربي الثروة الحيوانية، تستهدف 35 ألف رأس من الأغنام والأبقار، بالإضافة إلى توزيع 160 طناً من البذور العلفية (الشعير والبيقيا) لزراعة 8,000 دونم يستفيد منها 500 مزارع، بهدف تعزيز توفير الأعلاف في ظل تراجع المساحات الرعوية بسبب ممارسات الاحتلال. كما تتضمن الحزمة تأهيل 320 حظيرة للثروة الحيوانية وتوفير مستلزمات مثل الشوادر، الحليب البديل، المشارب، المعالف، الحقائب البيطرية، ومعدات تصنيع الألبان والأجبان لصالح 400 مزارع. كذلك، ستعمل وزارة الزراعة على تأهيل البيوت البلاستيكية لصالح 250 مزارعاً، وتوزيع تقاوي البطاطا وشبكات الري على 50 مزارعاً. إضافة إلى ذلك، تشمل المشاريع شق الطرق، تنفيذ مشروعات الحصاد المائي، إنشاء آبار جمع المياه والخزانات المعدنية والبرك الترابية، وتوزيع خزانات مياه متنقلة، والتي ستستهدف حوالي 200 مزارع.

2-2 شح مستلزمات الحياة الأساسية في قطاع غزة

وفقاً لتقرير صادر عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في 26 تشرين ثاني 2024، يمنع الاحتلال إدخال الأغذية والملابس والأحذية إلى قطاع غزة منذ أكثر من عام، بما في ذلك احتياجات الأطفال.⁸ تتفاقم هذه الأزمة مع حلول فصل الشتاء للمرة الثانية منذ بدء الحرب، وسط ظروف إنسانية كارثية وغياب أدنى مقومات الحياة الأساسية للسكان. أشار التقرير إلى أن إجمالي ما يُسمح بإدخاله إلى القطاع لا يتجاوز 6% من احتياجات السكان اليومية، ومعظمها مواد غذائية، بينما لا تشكل الملابس والأحذية سوى واحد بالمائة ألف مما يتم إدخاله للقطاع. هذا الوضع أدى إلى تفاقم معاناة السكان، وساهم في انتشار الأمراض، خاصة بين

⁹ <https://tinyurl.com/3bbjhp52>

¹⁰ <https://tinyurl.com/3v32mz7f>

⁷ <https://www.moa.pna.ps/news/528>

⁸ <https://tinyurl.com/5bfs5usj>

2024 إلى 18% فقط من مستواها قبل الحرب.¹³ وبحسب جهاز الإحصاء المركزي، لا تتجاوز المواد الغذائية والمستلزمات الصحية التي تدخل القطاع 5% من الاحتياجات الفعلية.¹⁴ أدى العدوان وتعطُّل سلاسل الإمداد إلى تراجع التبادل التجاري الخارجي في قطاع غزة إلى 4% من إجمالي التجارة الفلسطينية، بعد أن كان يشكل 14% عام 2022، قبل الحرب، و23% عام 2006، قبل الانقسام والحصار.

وفقاً لاتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، بناءً على معلومات تم جمعها في تموز 2024، سمح الاحتلال لنحو 100 تاجر باستيراد مواد غذائية محددة عبر معبر كرم أبو سالم بعد سيطرته وإغلاقه لمعبر رفح في أيار 2024.¹⁵ وبحسب الإتحاد، يستورد عدد قليل فقط من هؤلاء التجار حوالي 80% من البضائع التي تدخل قطاع غزة، دون تنسيق مع الجهات الرسمية الفلسطينية وبطء شديد في الاستجابة من قبل السلطات الإسرائيلية. ويُذكر أن التنسيق يتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. إضافة لذلك، تقتصر واردات الأغذية التجارية على أصناف محددة، مع حظر استيراد سلع أساسية أخرى مثل الأدوية، والملابس، ومواد التنظيف، ومواد حماية الصحة، والتغليف، والبلاستيك، وأدوات المطبخ. يواجه التجار صعوبات في استيراد منتجات الأغذية المجمدة أو الباردة بسبب صعوبة الحفاظ عليها في ظل نقص البنية التحتية وسعة التبريد وظروف إدخال البضائع الصعبة للغاية. كما يُحظر استيراد المواد الضرورية للإنتاج الزراعي والصناعي كالمواد الخام والمعدات والآلات وقطع الغيار والأعلاف والأشتال والأدوية البيطرية.

أما فيما يخص المساعدات الإنسانية، وبحسب بيانات وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق—التابعة

البيانات تعكس التدهور الحاد في جودة وتنوع الغذاء، ما يشكل مخاطر جسيمة على صحة السكان.

مع سُح المواد الغذائية، شهد القطاع ارتفاعاً فلكياً في الأسعار. وفقاً لتقرير برنامج الغذاء العالمي في تشرين ثاني 2024، ارتفعت أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية بأكثر من 1000% مقارنة بفترة ما قبل الحرب، وارتفعت في شمال غزة بأكثر من 2000% لبعض السلع الأساسية كالبيض والخضروات والسكر. كما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في القطاع بنحو 344.9% في تشرين ثاني 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مع زيادة بنحو 433.4% في أسعار سلة المواد الغذائية.¹¹

يبقى خطر المجاعة في قطاع غزة قائماً طالما استمرت الحرب وظل وصول المساعدات الإنسانية مقيداً.¹² كما يفاقم ازدحام السكان في مساحة تتقلص باستمرار، وعيشهم في ملاجئ مرتجلة (makeshift shelters) مع وصول متقطع للإمدادات والاحتياجات الأساسية، من خطر تفشي الأوبئة وتدهور الوضع إلى كارثة غير مسبوقة. ناهيك عن هجمات الاحتلال المستمرة على الخيام والملاجئ، إلى جانب أوامر الإخلاء المتجددة في شمال غزة، والتي تزيد من تعقيد الوضع الإنساني الكارثي.

2-2 الحركة التجارية وسلاسل الإمداد

يعزى انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية في غزة إلى القيود الشديدة التي يفرضها الاحتلال على حركة البضائع والمساعدات الإنسانية والسكان. وفقاً لبرنامج الغذاء العالمي، وصلت الشاحنات التجارية والإنسانية التي دخلت قطاع غزة في تشرين ثاني

¹³ <https://tinyurl.com/3v32mz7f>

¹⁴ <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID5845=>

¹⁵ <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-10/gaza>

¹¹ <https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables>

¹² <https://tinyurl.com/3bbjhp52>

3- أزمة المالية العامة

منذ بدء الحرب على قطاع غزة، تصاعدت وتيرة التهديدات والعقوبات المالية الإسرائيلية، خاصة الاقتطاعات والخصومات الجائرة، مما زاد من الضغوط المالية على الحكومة الفلسطينية. تكشف أرقام المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية لشهر تشرين أول 2024 عن مدى خطورة الوضع المالي الراهن وتأثيره السلبي على استقرار الحكومة واستدامتها.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة التراكمية منذ بداية عام 2024 وحتى تشرين أول حوالي 9.7 مليار شيكل، مسجلاً تراجعاً بنحو 32.9% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023.²² يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع إيرادات المقاصة بنحو 37.4%، حيث بلغت نحو 5.7 مليار شيكل، أي ما يعادل 59% من إجمالي الإيرادات العامة خلال الأشهر العشرة الأولى من 2024، مقارنة بـ 63% في الفترة ذاتها من العام السابق. تأثرت إيرادات المقاصة بتراجع حركة الواردات نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث انخفضت الواردات الفلسطينية بنحو 23.7% خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، لتصل إلى 4.7 مليار دولار.²³ انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنحو 25% خلال نفس الفترة، لتصل إلى حوالي 4 مليار شيكل.

يأتي هذا الانخفاض بالتزامن مع الحجوزات الإسرائيلية المستمرة من أموال المقاصة، والتي بلغت 3.4 مليار شيكل منذ بداية الحرب بدل حصة قطاع غزة والتحويلات لأسر الشهداء والأسرى. كما تتصاعد المخاوف من فرض اقتطاعات إضافية على أموال المقاصة بعد قرار المحكمة المركزية الإسرائيلية بتجميد 410 مليون شيكل على خلفية دعاوى قدمتها عائلات

لوزارة الدفاع الإسرائيلية—شهدت المساعدات الإنسانية الوافدة إلى قطاع غزة تذبذباً كبيراً منذ بداية الحرب. إذ تراجع عدد الشاحنات التي دخلت القطاع من 6,773 شاحنة (136 ألف طن) في نيسان 2024، وهو أعلى مستوى منذ بداية الحرب وقبل إغلاق معبر رفح، إلى 1,789 شاحنة (36.5 ألف طن) في تشرين 2024، مع انخفاض مستمر خلال الأشهر السابقة.¹⁶ وعلى الرغم من ارتفاع الأرقام في تشرين ثاني وكانون أول إلى 2,670 شاحنة (55.3 ألف طن) و3,305 شاحنات (71.3 ألف طن) على التوالي، إلا أن هذه الكميات ظلت أقل بكثير مما كان يدخل قبل الحرب، والتي كانت منخفضة أصلاً نتيجة الحصار.¹⁷ في تشرين ثاني وكانون أول 2022، دخل القطاع 10,790 شاحنة و10,210 شاحنات على التوالي، معظمها (97%) سلع تجارية.¹⁸

ورغم أن المساعدات الإنسانية التي تدخل قطاع غزة غير كافية لتلبية احتياجات السكان، إلا أن الوضع تفاقم بسبب قيام بعض المجموعات المسلحة بسرقة الشاحنات التجارية والاستيلاء على البضائع المدخلة، وبيعها بأسعار باهظة، مما زاد من تعقيد وصول المساعدات للمواطنين.¹⁹ ونتيجة لذلك أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) مطلع كانون أول تعليق تسليم المساعدات عبر معبر كرم أبو سالم، بعد هجوم شنته جماعات مسلحة على قافلة إنسانية محملة بإمدادات غذائية.²⁰ تعرضت 99 شاحنة من أصل 109 شاحنات في قافلة مساعدات للنهب في حادثة اختطاف غير مسبوقه منتصف تشرين ثاني.²¹

16 <https://lookerstudio.google.com/reporting/0841ef22-d1f5-43b1->

17 هذه القيم أعلى من تلك المسجلة من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والتي تبين المساعدات التي تم جمعها وإرسالها داخل قطاع غزة فقط، حيث بلغت 2,280 شاحنة في تشرين ثاني 1,830 شاحنة في كانون أول وقت استخراج المعلومات.

18 <https://www.ochaopt.org/data/crossings>

19 <https://www.bbc.com/arabic/articles/cr5mpmqnqlyo>

20 <https://tinyurl.com/h5smk3tb>

21 <https://www.reuters.com/world/middle-east/large-gaza-food-convoy>

22 <https://www.pmf.gov.ps/internal.php?var=11&tab=01>

23 <https://www.pcb.gov.ps/statisticsIndicatorsTables>

المستحقة وصرف أجزاء رواتب للتعامل مع أزمتهما المالية المستمرة، وازداد الأمر سوءاً بعد الحرب على غزة وتضاعف الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة.

شكلت النفقات العامة الفعلية حوالي 72% من إجمالي النفقات المستحقة، التي بلغت حوالي 15.7 مليار شيكل خلال فترة التحليل. وعليه ارتفع رصيد صافي المتأخرات التراكمي من 13.8 مليار شيكل في نهاية عام 2023 إلى 16.6 مليار شيكل في نهاية تشرين أول 2024. سجل الرصيد الكلي للموازنة قبل احتساب المنح والمساعدات الخارجية عجزاً تقديماً بلغ حوالي 1.5 مليار شيكل. وفيما يتعلق بالدين العام الحكومي، فقد ارتفع خلال فترة التحليل بنحو 14.6%، ليصل إلى حوالي 15.2 مليار شيكل. وشكل الدين المحلي حوالي 67.5% من إجمالي الدين، مقابل 32.5% للدين الخارجي.

جدول 1: الإيرادات والنفقات خلال الفترة كانون ثاني-تشرين أول 2024 وفترة كانون ثاني - تشرين أول 2023 (الأساس النقدي) (مليون شيكل)

البند	كانون ثاني- تشرين أول 2023	كانون ثاني- تشرين أول 2024
مجموع الإيرادات	14,514.3	9,732.4
إيرادات المقاصة	9,159.3	5,735.8
إيرادات ضريبية	3,551.9	2,637.0
إيرادات غير ضريبية	1,419.9	1,087.6
متحصلات مخصصة	423.6	318.9
الإرجاعات الضريبية (-)	40.4	46.8
مجموع النفقات	12,802.1	11,236.0
الأجور والرواتب	5,843.4	4,896.2
غير الأجور	4,876.0	4,276.4
صافي الإقراض	1,079.5	1,311.5
مدفوعات مخصصة	460.0	314.1
إنفاق تطويري	543.2	437.7
الرصيد قبل المنح والمساعدات	1,712.2	1,503.6-

إسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية وحركة حماس في أعقاب أحداث 7 أكتوبر.²⁴ تُطالب هذه الدعاوى بتعويضات تصل قيمتها الإجمالية إلى 2 مليار شيكل.

أما المنح والمساعدات الخارجية، فقد تضاعف حجمها خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، لتصل إلى 2.2 مليار شيكل، منها 538 مليون شيكل من دول عربية: 390.4 مليون شيكل من الجزائر، 74.9 مليون شيكل من السعودية، و72.7 مليون شيكل من الكويت. في أيلول 2024، أعلنت السعودية عن تقديم دعم مالي شهري لموازنة الحكومة الفلسطينية للمساهمة في معالجة الوضع الإنساني في قطاع غزة ومحيطها.²⁵ وحتى منتصف تشرين ثاني 2024، تسلمت الحكومة الفلسطينية حوالي 30 مليون دولار من المنحة السعودية على ثلاث دفعات.²⁶ كما حوّل الاتحاد الأوروبي في 18 تشرين ثاني 2024 الدفعة الثالثة من الدعم المالي الطارئ قصير الأجل للسلطة الفلسطينية بقيمة 110 مليون يورو عبر آلية «بيغاس».²⁷ تم صرف الدفعة الأولى من الحزمة الطارئة بقيمة 150 مليون يورو في 31 تموز 2024، بينما تم صرف الدفعة الثانية بقيمة 122.5 مليون يورو في بداية أيلول 2024.²⁸

على صعيد النفقات، تراجع الإنفاق الفعلي خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024 بنحو 12.2% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، ليصل إلى حوالي 11.2 مليار شيكل. وسجلت فاتورة الأجور والرواتب انخفاضاً بنحو 16.2% خلال نفس الفترة، لتبلغ حوالي 4.9 مليار شيكل، في حين انخفضت النفقات غير المرتبطة بالأجور بنحو 12.3%، لتصل إلى حوالي 4.3 مليار شيكل. في 9 كانون أول، أعلنت وزارة المالية صرف 70% من رواتب موظفي السلطة الفلسطينية عن شهر تشرين أول، ويحد أدنى 3,500 شيكل.²⁹ اعتمدت السلطة على تأجيل الدفعات

²⁴ <https://bnews.ps/ar/node/24082>

²⁵ <https://tinyurl.com/4nxd94mw>

²⁶ <https://www.wafa.ps/pages/details/107886>

²⁷ <https://tinyurl.com/y675r6h9>

²⁸ يمكن الاطلاع على نشرة أيلول للمزيد من المعلومات:

<https://mas.ps/publications.10717/html>

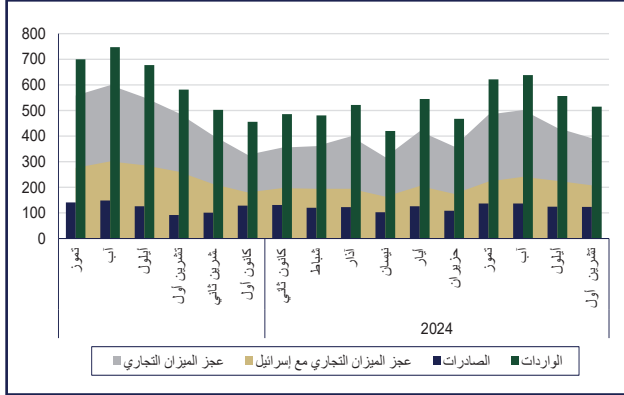
²⁹ www.aliqtisadi.ps/ar/Article/102208

4- حركة التداول في تشرين الثاني

انخفض مؤشر القدس بنحو 1.3% خلال شهر تشرين الثاني 2024 مقارنة بشهر تشرين الأول 2024 وبقرابة 13% مقارنة بشهر تشرين الأول 2023، ليغلق عند 475.3 نقطة في آخر يوم للتداول لهذا الشهر.³⁰ وقد بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر نحو 9 مليون سهم قيمتها 12 مليون دولاراً، مسجلة انخفاضاً بزهاء 4.6% و14.1% في عدد وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بشهر تشرين الأول 2024 على التوالي.

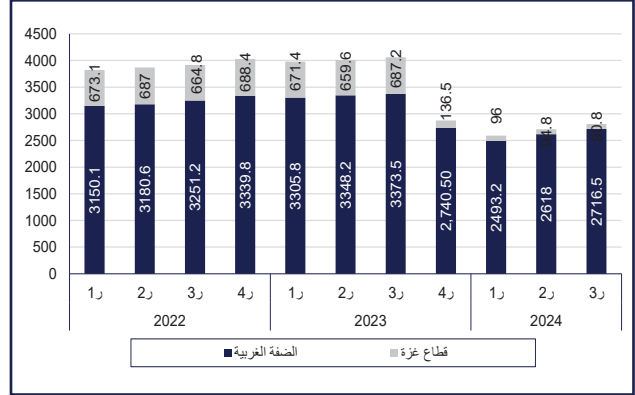
التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري
والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي)
في فلسطين، تموز 2023 - تشرين أول 2024



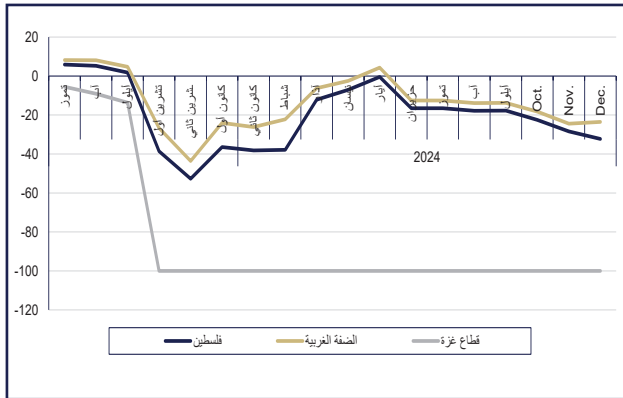
النتاج المحلي الإجمالي

النتاج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة
(مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2022 - الربع الثالث 2024



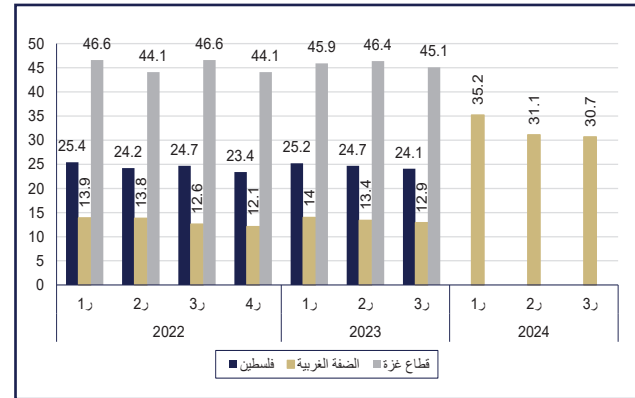
مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري للدورة الأعمال
تموز 2023 - كانون أول 2024



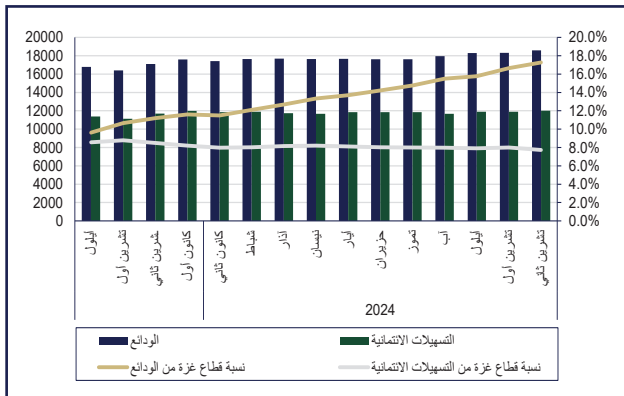
البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع 1 2022 - الربع 3 2024



القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
تموز 2023 - تشرين ثاني 2024



التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، تموز 2023 - تشرين ثاني 2024

